

"الهيئة" تستشرف مستقبل المواهب الحكومية في عصر الذكاء الاصطناعي في القمة العالمية للحكومات 2026

جاء ذلك، خلال اجتماع طاولة مستديرة عقدها الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات 2026، بحضور معالي عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للتطوير الحكومي والمستقبل نائب رئيس القمة العالمية للحكومات، رئيسة الهيئة.

وتطرق المشاركون في الاجتماع إلى ثلاثة محاور رئيسية، شملت الذكاء الاصطناعي ودوره في إعادة تعريف الوظيفة الحكومية، والنموذج الجديد للعمل الحكومي القائم على المهارات، وبيئة العمل الحكومية المستقبلية في عصر الذكاء الاصطناعي.

وأكّدت معالي عهود بنت خلفان الرومي في أن الذكاء الاصطناعي أصبح محرك تغيير يعيّن تشكيل الوظائف وأسواق العمل ومنظومات الموارد البشرية بوتيرة غير مسبوقة، مشيرة إلى أن الدور التقليدي للموارد البشرية يشهد تحولاً جذرياً نحو دور استراتيجي يستشرف المستقبل، ويركز على بناء القدرات، وتحديد المهارات المستقبلية، وتمكين الكفاءات الوطنية للتعامل بكفاءة مع التحولات المتسرعة.

وقالت معاليها إن هذا التحول يفرض على الحكومات تسريع إعادة تصميم منظومات الموارد البشرية لتكون أكثر مرونة، وتركيزًا على الإنسان، وأعلى جاهزية لعصر الذكاء الاصطناعي، مؤكدةً أهمية الاستثمار في التعليم المستدام، وبناء منظومات مواهب متكاملة تُمكّن الكوادر الحكومية من التكيف بثقة وكفاءة مع متغيرات المستقبل، وتسمّهم في ترسّيخ بيئات عمل حكومية قادرة على تحقيق الاستدامة وصناعة الأثر.

الذكاء الاصطناعي يعيد تعريف الوظيفة الحكومية

وتم خلال الاجتماع عرض محاور تقرير خاص حول مستقبل الوظائف الحكومية في عصر الذكاء الاصطناعي، أعدّته الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، بالتعاون مع شريك القمة المعرفي شركة "بي سي جي"، تناول التحولات الجوهرية في منظومة الوظائف الحكومية، ورصد وحلّ أبرز التجارب الحكومية الرائدة عالمياً، ورسم خارطة طريق استراتيجية لتطوير منظومة الوظائف الحكومية المستقبلية حتى عام 2035.

واستعرض المشاركون التحولات الجوهرية التي أحدها الذكاء الاصطناعي في مفهوم الوظيفة الحكومية خلال العقد الأخير، حيث لم تعد الوظائف نمطية وتقليدية، بل أصبحت أكثر ديناميكية وتكاملًا مع التقنيات الذكية، وناقشوا ملامح "الوظائف الهجينية" التي تجمع بين القدرات البشرية والتحليل الذكي للبيانات، والوظائف الجديدة الناشئة في القطاع الحكومي، وحدود توسيع اختاذ القرار لأنظمة الذكية، بما يوازن بين الكفاءة التقنية والمسؤولية الإنسانية والحكومة.

بيئة عمل حكومية مستقبلية

وسلط المشاركون الضوء على التحول نحو نموذج عمل حكومي قائم على المهارات، باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية الكفاءات الحكومية وجاهزتها للمستقبل، من خلال تبني أنظمة الجدارة الوظيفية المبنية على المهارات بدلاً من الاعتماد على المؤهلات التقليدية. كما جرى بحث آليات إعادة توصيف الوظائف والمسارات المهنية لتواءك مهارات المستقبل، والمتطلبات التشريعية والتنظيمية الازمة لانتقال إلى منظومة اعتماد مرنة ترتكز على القدرات والكافاءات الفعلية.

وتناول المشاركون مستقبل بيئة العمل الحكومية في عصر الذكاء الاصطناعي، وملامحها خلال العقد المقبل، بما يشمل أنماط العمل المرنة، والسياسات والتشريفات، وتحقيق التوازن بين التكنولوجيا والإنسان، وسبل تعزيز جاذبية بيئة العمل الحكومي لاستقطاب المواهب من مختلف الأجيال، وأليات قياس نجاح بيئات العمل المستقبلية من خلال مؤشرات الأداء، والرضا الوظيفي، والإنتاجية، والاستدامة.